SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

توثيق مقتل 47 مدنياً
بينهم 8 أطفال و3 سيدات
و15 ضحية بسبب التعذيب
في سوريا في نيسان 2024

32 % من ضحايا شهر أيار
قضوا بسبب التعذيب

السبت 1 حزيران 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M240601

المحتوى:

أولاً: خلفية ومنهجية 1

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في أيار 3

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين 6

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب 8

خامساً: حصيلة الكوادر الطبية 9

سادساً: الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية 11

سابعاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني 12

ثامناً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون 13

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات 14

أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في شهر أيار/ 2024، إضافةً لحالات الاعتداء على المراكز الحيوية. ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أنَّنا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

نحرص في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدَّثنا عن ذلك في تقارير مفصلة.

أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنَّه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا[1]. كما

1. "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

يُسلِّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيَّة، التي تمكن فريق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر.

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثِّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

هناك العديد من الخطوات والتحديات الإضافية، تحدَّثنا عنها بالتفصيل ضمن منهجية عملنا، ونكتفي هنا بهذا القدر حفاظاً على حجم معين للتقرير.

نؤكد أن ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكَّنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل والاعتداء على المراكز الحيوية في نيسان

أ: حوادث القتل:

- وثّقنا في أيار مقتل 47 مدنياً، بينهم 8 أطفال، و3 سيدات، نستعرض فيما يلي أبرز النقاط الأساسية التي ميزت شهر أيار

أولاً: جهات أخرى:

وثَّقنا في أيار مقتل 21 مدنياً، بينهم 4 أطفال، و3 سيدات على يد جهات أخرى، وبنسبة تقارب 45 % من حصيلة الضحايا لشهر أيار، بلغت نسبة ضحايا محافظة درعا 57 % وهي النسبة الأعلى بين المحافظات، ثم تلتها محافظة حلب بنسبة 24 % من حصيلة الضحايا على يد جهات أخرى، وتوزعت عمليات القتل كالتالي

- سجلنا في أيار مقتل 2 مدني، جراء انفجار الألغام التي لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بزراعتها لتصبح حصيلة الضحايا بسبب الألغام منذ بداية عام 2024، 65 مدنياً، بينهم 9 أطفال و14 سيدة.
  - الجمعة 17/ أيار، قتل أحمد عبد الله الكوساني، جراء انفجار لغم تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها أثناء عمله على جرار في السهول الزراعية المحيطة بقريته، وهو من أبناء قرية دير العدس في ريف محافظة درعا الشمالي، يعمل في مجال الزراعة، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.
- تسبّب الرصاص الذي لم نتمكن من تحديد مصدره، بمقتل 10 مدنيين، بينهم 1 طفل، و1 سيدة أي ما يعادل 48% من ضحايا جهات أخرى، قضوا جراء الرصاص الذي لم نتمكن من تحديد مصدره،7 منهم قضوا في محافظة درعا، 2 في محافظة حلب، فيما قضى 1 مدني في محافظة دير الزور.
  - السبت 25/ أيار، قتل عزمات جمال اللباد، وهو متطوع في منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، إثر إطلاق الرصاص عليه من قبل مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم قرب محطة وقود النصار في مدينة الصنمين. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.
- تسببت التفجيرات التي لم نتمكن من تحديدها بمقتل 2 مدني، أحدهما 1 طفل، ففي يوم الخميس 9/ أيار قتل الطفل رامي محمد الفرج، البالغ من العمر 3 أعوام، وأُصيب ثلاثة أطفال آخرين بجراح، إثر انفجار قنبلة من مخلفات الحرب لم نتمكن من تحديد مصدرها أثناء عبثهم بها بعدما عثروا عليها قرب منزلهم في قرية المنطار في ريف مدينة جسر الشغور غرب محافظة إدلب، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام عند وقوع الحادثة.
  - الأحد 19/ أيار، توفي الطفل فارس فاضل إبراهيم، البالغ من العمر 13 عاماً، متأثراً بجراح أصيب بها، يوم السبت 18/ أيار 2024، جراء قصف مدفعية القوات التركية والجيش الوطني السوري، قذائف عدة وقعت قرب أرض زراعية في قرية سموقة في محيط سد الشهباء في منطقة الشهباء، شمال مدينة حلب، حيث تتمركز نقاط عسكرية قريبة لقوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية. وهو من أبناء قرية العويجة شمالي

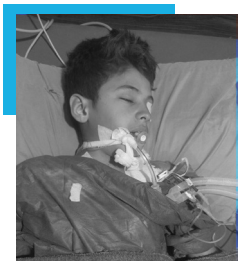

↑ الطفل فارس فاضل إبراهيم

ثانياً: قوات النظام السوري:

قتلت قوات النظام السوري 13 مدنياً، بينهم 1 طفل، و10 بسبب التعذيب أحدهم أمريكي الجنسية، وبنسبة تقارب 28% من مجموع ضحايا أيار، توزعت حصيلة ضحايا النظام على محافظات سوريّة عدة، حيث وثَّقنا مقتل 4 مدنيين في محافظتي حمص وإدلب، ومقتل 2 مدني في محافظتي حلب والحسكة، 1 مدني في محافظة دمشق

- الأحد 5/ أيار، قتل الطفل قيس يوسف حاج شعبان، البالغ من العمر 12 عاماً، وأُصيبت والدته بجراح خطيرة، إثر إطلاق مدفعية تابعة لقوات النظام السوري عدة قذائف على بلدة الأبزمو في ريف حلب الغربي، سقطت إحداها على منزل يقطنان فيه؛ ما تسبَّب بدمار جزئي في بناء المنزل ومحيطه. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلَّحة وهيئة تحرير الشام عند وقوع الحادثة.

ثالثاً: قوات سوريا الديمقراطية:

وثَّقنا مقتل 8 مدنيين، بينهم 3 أطفال، على يد قوات سوريا الديمقراطية حيث قتل 2 مدني في محافظة حلب، و6 في دير الزور، 6 مدنيين بينهم 3 أطفال قضوا جراء إطلاق الرصاص من قبل دوريات قوات سوريا الديمقراطية، فيما قضى 1 مدني بمدفعية قوات سوريا الديمقراطية، و1 بسبب التعذيب

- الأربعاء 22/ أيار، قُتل ثلاثة أطفال بينهم شقيقان إثر إطلاق عناصر دورية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية الرصاص عشوائياً من رشاش 12.5 مثبت على سيارة عسكرية باتجاه المدنيين في قرية درنج شرق محافظة دير الزور، وذلك بعد تعرض نقطة تفتيش تابعة لها في قرية درنج لهجوم مسلح لم نتمكن من تحديد هويته. تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية عند وقوع الحادثة.

رابعاً: هيئة تحرير الشام:

وثَّقنا مقتل 3 مدنيين بسبب التعذيب على يد هيئة تحرير الشام، 2 في محافظة إدلب، و1 في محافظة اللاذقية، يوم الإثنين 29/ نيسان أبلغت هيئة تحرير الشام عائلة حبيب الله أحمد ماليزي الجنسية، المعروف باسم "حمزة الماليزي"، المقيمة في محافظة إدلب بتنفيذ حكم القصاص بحقِّه ولم تسلم جثمانه لعائلته، وهو مهندس طيران، اعتقلته عناصر هيئة تحرير الشام في عام 2019 بتهمة التخطيط بضرب قاعدة حميميم الروسية في محافظة اللاذقية.

↑ الطفل فارس فاضل إبراهيم

ب: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار ما لا يقل عن **2 حوادث اعتداء** على مراكز حيويَّة مدنيَّة، من بين هذه الهجمات وثَّقنا 1 حادثة اعتداء على منشأة تعليمية (مدرسة)،و1 حادثة اعتداء على مخيم نازحين، لتصبح حصيلة الاعتداء على المراكز الحيوية منذ مطلع عام 2024 حتى حزيران من العام ذاته 56 حادثة اعتداء على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

الأربعاء 8/ أيار، قصفت مدفعية تابعة لقوات سوريا الديمقراطية بقذائف هاون عدة مخيم قرية أرض الأمل للنازحين الواقع ضمن منطقة تعرف بـ"حرش الخالدية" قرب قرية ترندة في جبل الأحلام الواقع جنوب شرق مدينة عفرين في ريف محافظة حلب الشمالي؛ ما أدى إلى إصابة سيدة حامل بجراح، إضافة إلى دمار جزئي في بناء أحد المساكن الاسمنتية ضمن المخيم. تخضع المنطقة لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

↑ صورة تظهر الأضرار في مسكن مؤقت في قرية أرض الأمل بقصف مدفعي لقوات سوريا الديمقراطية في 8 أيار 2024

ثالثاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار مقتل 47 مدنياً، بينهم 8 أطفال، و3 سيدات (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا لتصبح حصيلة الضحايا منذ مطلع عام 2024 حتى حزيران من العام ذاته 367 مدنياً على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي

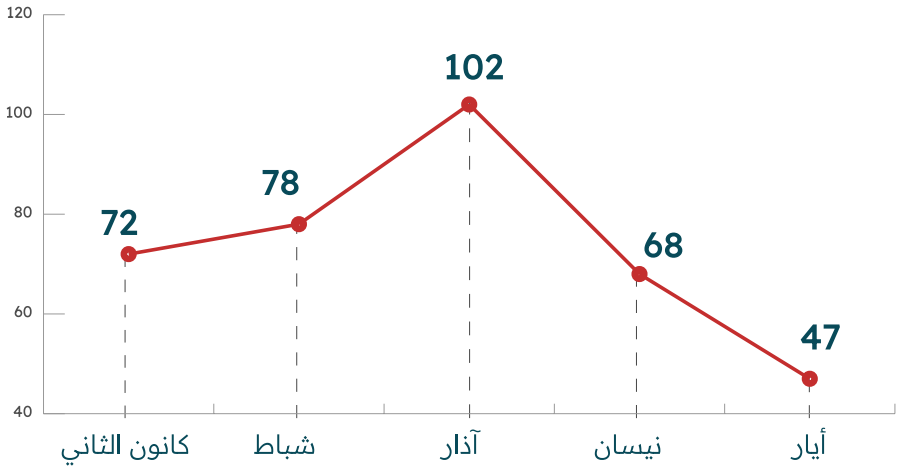

سجلنا في أيار الحصيلة الأقل للضحايا في عام 2024، بقرابة 13 % من إجمالي حصيلة الضحايا، فيما سجلنا في آذار الحصيلة الأعلى خلال هذا العام وبلغت قرابة 28 % من إجمالي حصيلة ضحايا العام ذاته.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثَّقناهم في أيار بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

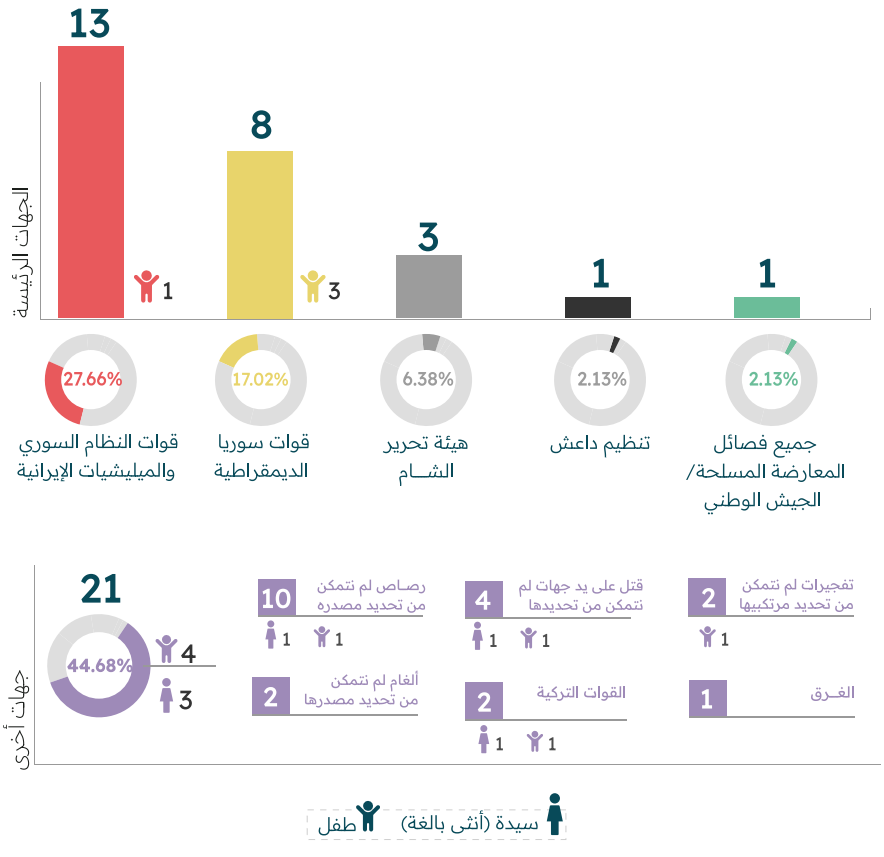

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**
وثَّقنا مقتل 13 مدنياً، بينهم 1 طفل على يد قوات النظام السوري.

- **تنظيم داعش:**
وثَّقنا مقتل 1 مدني على يد تنظيم داعش.

- **هيئة تحرير الشام:**
وثَّقنا مقتل 3 مدنيين على يد هيئة تحرير الشام.

- **جميع فصائل المعارضة المسلحة /الجيش الوطني:**
وثَّقنا مقتل 1 مدني على يد جميع فصائل المعارضة المسلَّحة /الجيش الوطني.

- **قوات سوريا الديمقراطية:**
وثَّقنا مقتل 8 مدنيين، بينهم 3 أطفال على يد قوات سوريا الديمقراطية.

باء: جهات أخرى:

وثَّقنا مقتل 21 مدنياً، بينهم 4 أطفال و3 سيدات على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

- **ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:** 2 مدني.
- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:** 10 مدنيين، بينهم 1 طفل و1 سيدة.
- **تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:** 2 مدني، بينهم 1 طفل.
- **قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها:** 4 مدنيين، بينهم 1 طفل و1 سيدة.
- **الغرق:** 1.
- **القوات التركية:** 2 وهما 1 طفل و1 سيدة.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في أيار على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي

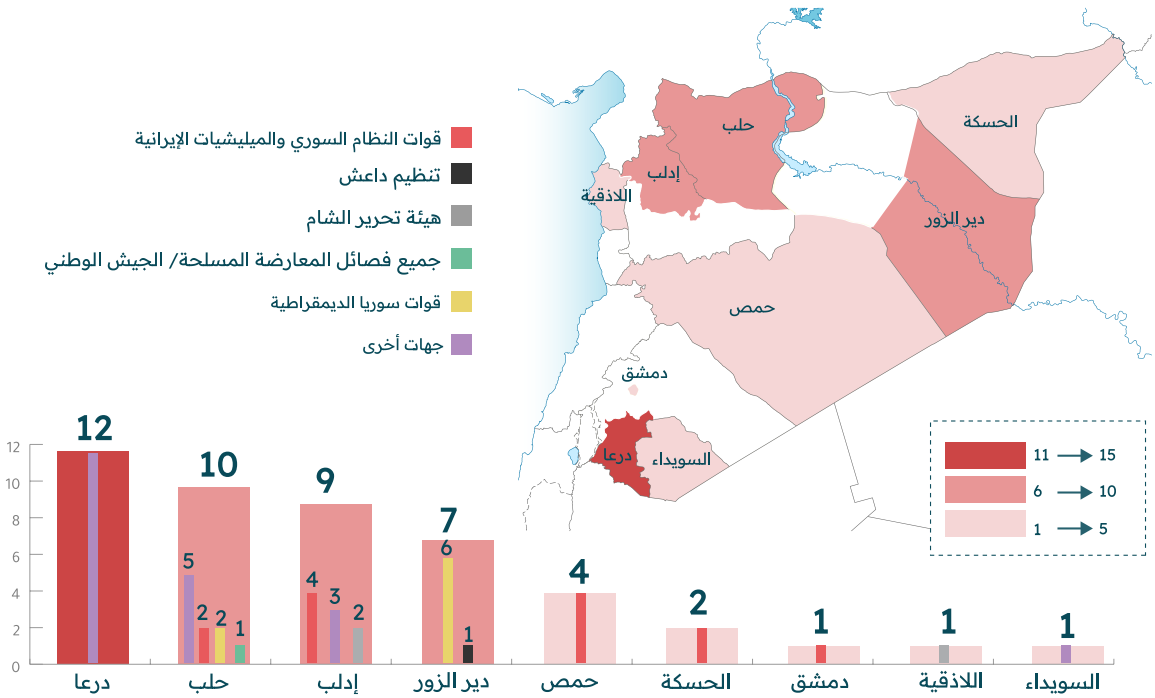

بلغت نسبة ضحايا محافظة درعا 26 % من حصيلة الضحايا الكلية الموثَّقة في أيار وهي النسبة الأعلى بين المحافظات قضى جميع ضحاياها على يد جهات أخرى، تلتها محافظة حلب بنسبة تقارب 21 %، تلتها محافظة إدلب بنسبة تقارب 19 % من حصيلة الضحايا الكلية.

رابعاً: حصيلة ضحايا التعذيب:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار مقتل 15 شخصاً بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 43 شخصاً، قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 حتى حزيران من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ مطلع عام 2024 على النحو التالي

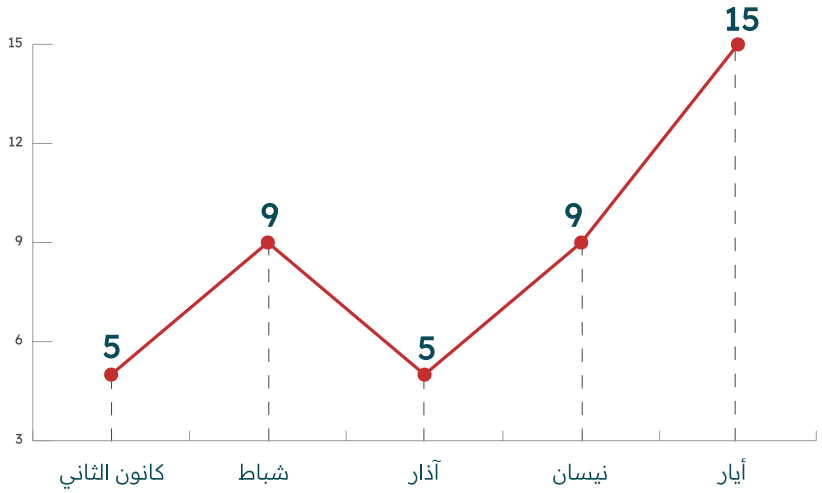

بلغت نسبة الضحايا بسبب التعذيب على يد قوات النظام السوري ما يقارب 60 % مقارنة بالمجموع الكلي لضحايا التعذيب على يد جميع أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2024، أي أنّ أكثر من نصف ضحايا التعذيب قد تم قتلهم على يد قوات النظام السوري وكان شهر أيار قد شهد الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب خلال عام 2024، حيث بلغت نسبة ضحاياه 35 % من حصيلة الضحايا الكلية.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثَّقنا مقتلهم في أيار بسبب التعذيب بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي

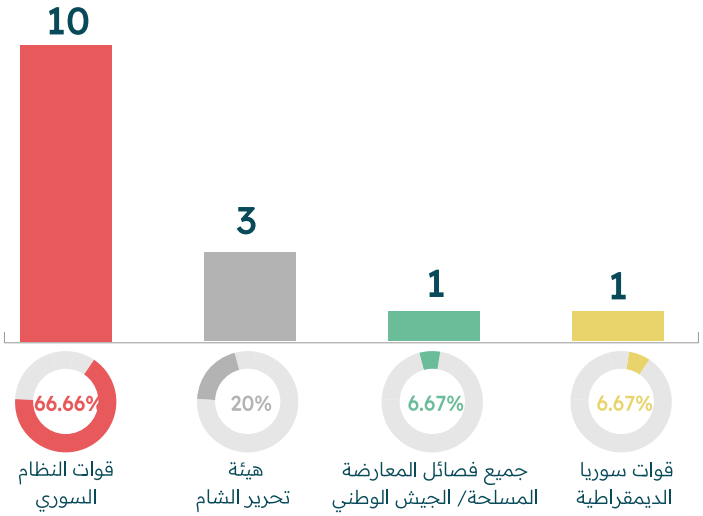

ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري: 10
- هيئة تحرير الشام: 3
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 1
- قوات سوريا الديمقراطية: 1

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

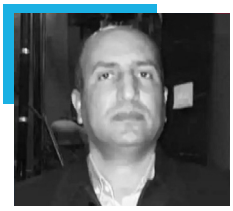
↑ ثامر حبيب الطلاع

ثامر حبيب الطلاع، محامي، من أبناء مدينة الحسكة، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري في أواخر شهر نيسان/ 2024، وذلك أثناء عمله من أمام القصر العدلي في مدينة الحسكة، واقتادته إلى فرع الأمن الجنائي التابع لها في مدينة الحسكة.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان فإنَّ عائلة المحامي "ثامر" علمت بتردي حالته الصحية داخل فرع الأمن الجنائي بعد عدة أيام من احتجازه، وطالبت عناصر فرع الأمن الجنائي بنقله إلى أحد المشافي في مدينة الحسكة لتلقي العلاج، لكن قوبلت جميع طلباتهم بالرفض، الأربعاء 8/ أيار/ 2024، تلقَّت عائلة الضحية "ثامر" بلاغاً من أحد عناصر قوات النظام السوري أعلمهم فيه بوفاة "ثامر" داخل فرع الأمن الجنائي في مدينة الحسكة، ثم سلمتهم جثمانه من مشفى شابو في مدينة الحسكة في ذات اليوم، ولدى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأنّ "ثامر" كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل فرع الأمن الجنائي في مدينة الحسكة. وقد أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بيان إدانة في 10/ أيار/ 2024، لقتل المحامي ثامر.

خامساً: حصيلة الكوادر الطبية:

وثَّقنا مقتل 2 من الكوادر الطبية في أيار على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

يتوزعون على النحو التالي:

ألف: أطراف رئيسة:

- **قوات النظام السوري: 1**

ألف: جهات أخرى:

- **رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 1**

نستعرض فيما يلي أبرز الحوادث:

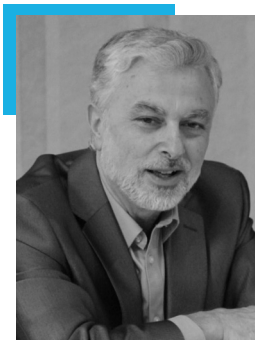
↑ مجد مروان كم ألماز

مجد مروان كم ألماز، طبيب نفسي، وعُرف بنشاطه الإنساني الواسع من خلال تطوّعه في مساعدة اللاجئين السوريين في لبنان، حيث عمل على تقديم المساعدات الإنسانية والطبية لهم، من أبناء مدينة دمشق، وهو مواطن أمريكي، ويبلغ من العمر حين اعتقاله 59 عاماً، في 14/ شباط/ 2017، سافر مجد من لبنان إلى مدينة دمشق، وجرى اعتقاله من قبل قوات النظام السوري في اليوم التالي لوصوله، في 15/ شباط/ 2017، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في حي المزة في مدينة دمشق، ومنذ ذلك الوقت وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. منذ أيار/ 2024، بدأت تتلقى عائلة الطبيب مجد كم ألماز، معلوماتٍ تفيد بوفاته في أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، وذلك بعد محاولات وجهود كبيرة بذلتها عائلته لمعرفة أي معلومات عن مصيره.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان من عائلته، فإنَّ الطبيب مجد كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، وتؤكِّد الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ قوات النظام السوري لم تعلن عن الوفاة حين حدوثها، ولم تُسلِّم جثمانه لذويه. كما أصدرت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بيان إدانة لقتل الطبيب مجد.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

مجازر من ذاكرة الحراك الشعبي
نحو الديمقراطية في سوريا

حدث في مثل هذا الشهر/أيــار :

- الخميس 15/ أيار/ 2014، **قُتل 44 شخصاً**، بينهم 8 أطفال جراء انفجار سيارة مفخخة لم تتمكن من تحديد مرتكبيها، في كراج سجو في معبر باب السلامة الحدودي في محافظة حلب، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلّحة عند وقوع الحادثة

- الجمعة 27/ أيار/ 2016، **قُتل 11 مدنياً**، بينهم 1 طفل، جراء قصف الطيران الروسي بالصواريخ فرن الخبز الآلي في مدينة حريتان في ريف محافظة حلب، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلّحة عند وقوع الحادثة

- السبت 12/ أيار/ 2018، **قُتل 11 مدنياً**، بينهم 2 طفل، جميعهم من السجناء، وأصيب قرابة 20 آخرين بجراح جراء انفجار سيارة مفخخة لم تتمكن من تحديد مرتكبيها، أمام القصر العدلي -حيث تتخذه هيئة تحرير الشام مقراً أمنياً يتضمّن سجناً لها- وسط مدينة إدلب، تخضع مدينة إدلب لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

سادساً: الاعتداء على المراكز الحيويَّة المدنيَّة:

سجَّلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار ما لا يقل عن 2 حادثة اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، واحدة على مخيم نازحين والثانية على مدرسة.

توزعتا بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

ألف: الأطراف الرئيسة:

- **قوات سوريا الديمقراطية: 1**

ألف: جهات أخرى: 1

- **انفجارات لم نتمكن من تحديد المتسبب بها: 1**

وبذلك بلغت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية منذ مطلع عام 2024 حتى حزيران من العام ذاته **56 حادثة اعتداء** على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا. توزَّعت شهرياً على النحو التالي

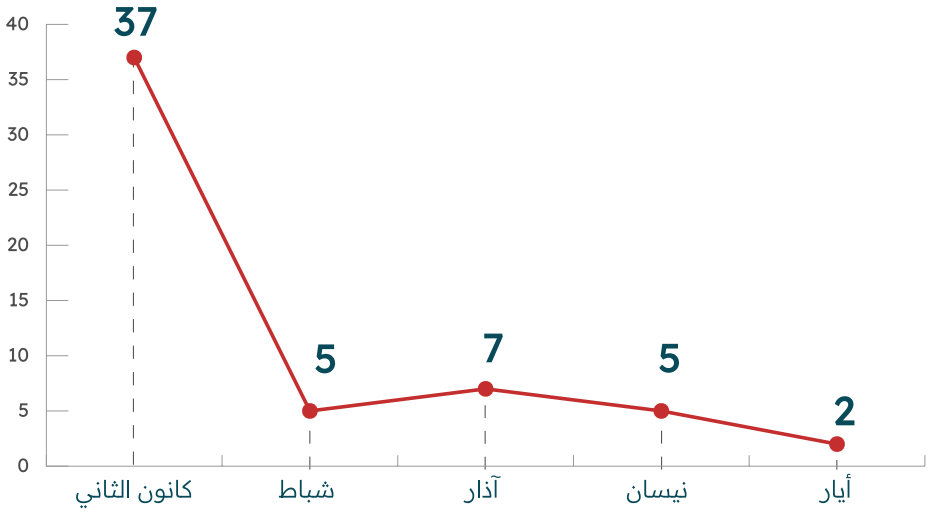

يظهر المخطط أنّ حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية في سوريا في أيار هي أقل حصيلة مسجلة شهرياً منذ بداية عام 2024. بحسب قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان فإنَّ الحصيلة الأعلى لحوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنية منذ بداية عام 2024 كانت من نصيب محافظة إدلب، حيث وثَّقنا 39 حادثة اعتداء على مراكز في محافظة إدلب من أصل 56 حادثة اعتداء مسجلة منذ مطلع العام الجاري.

سابعاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار/ 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في سوريا في آذار 2011، قُتل واختفى/فُقد مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنَّهم لم يسجلوا رسمياً على أنَّهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، لقد تحكَّم النظام السوري بشكل متوحش بإصدار شهادات الوفاة، ولم تتَح لجميع أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام السوري أو على يد بقية الأطراف، ولا لأهالي المفقودين والمختفين قسرياً، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية، وقد تحدثنا في العديد من التقارير السابقة عن إجبار النظام السوري ذوي الضحايا بالإقرار عبر التوقيع على محضر معد من قبل الأجهزة الأمنية يفيد بأن "العصابات الإرهابية المسلحة" هي من قتلت أبناءهم وليس النظام السوري، مقابل الحصول على شهادة وفاة، فلم يفتح النظام السوري أية تحقيقات قضائية حول أسباب وفاة مئات آلاف السوريين، ولم يحاسب أي عنصر أمن، أو فرد في الجيش عن تورطهم في عمليات القتل.

وفي سبيل استخراج شهادة وفاة يستند النظام السوري على ثلاثة أمور:

- يقوم بإعداد تقرير طبي يذكر فيه سبب غير حقيقي للوفاة، مثل أزمة قلبية للمختفين قسرياً في مراكز احتجازه، أو توفي بسبب مقذوفات حربية.
- أقوال مختار الحي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، وشهود يؤكدون الوفاة.
- إقرار ذوي الضحايا الذين غالباً ما يكونون بحاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وفي سبيل ذلك يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة والمتسبب بها.

عبر عمليات الرصد والمتابعة المستمرة، تمكنَّا من تسجيل **ثلاثة أساليب اتبعها النظام السوري في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً:** وقد فصلنا فيها في تقرير أصدرناه في 19/ آب/ 2022 تحت عنوان "النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة".

نشير إلى أن الغالبية العظمى من الأهالي غير قادرين على الحصول على شهادات وفيات، خوفاً من ربط اسمهم باسم شخص كان معتقلاً لدى النظام السوري وقُتل تحت التعذيب، وهذا يعني أنه معارض للنظام السوري. أو تسجيل الضحية كإرهابي إذا كان من المطلوبين للأجهزة الأمنية، كما أنَّ قسماً كبيراً من ذوي الضحايا تشردوا قسرياً خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

في 10/آب/ 2022 أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري التعميم رقم 22 القاضي بتحديد إجراءات حول سير الدعاوي الخاصة بتثبيت الوفاة ضمن المحاكم الشرعية، وتضمن التعميم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها من قبل القضاة ذوي الاختصاص في الدعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة، كما أوجب على جميع المحاكم ذات الاختصاص بقضايا تثبيت الوفاة التقيد بما ورد في التعميم. وقد تضمن التعميم فرض الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوى الوفاة؛ الأمر الذي يزيد من تغول الأجهزة الأمنية، وقد أصدرنا تقريراً استعرضنا فيه تحليلنا لما ورد في نص هذا التعميم من تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب عليه.

ثامناً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة ثلاثة عشر عاماً بنشر تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثِّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة - The Aid Worker Security Database (AWSD) تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إنَّ عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإنَّ جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إنَّ استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يعبر عن عقلية إجرامية ونية مبيتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الانسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).
- وثَّقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكِّل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي في سوريا، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- خرقت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببةً في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية، وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنيَّة أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي. واتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أُتيحت الفرصة لذلك.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية كالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org